

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2013-11-27 رقم العدد: 15035 رقم الصفحة: 12 مسلسل: 75 رقم القصة: 1

سعود الفيصل لعب دوراً بارزاً من خلال لقاءاته بالقادة الأفارقة

دور سعودي فاعل بالقمة العربية الأفريقية بالكويت العرب والأفارقة متحدون لمواجهة الإرهاب والتعاون في مسيرة التنمية



بقلم - عبد الله محمد القاق

القمة العربية الإفريقية التي اختتمت أعمالها في الكويت تحت شعار شركاء في التنمية والاستثمار استهدفت طلععات كبيرة لتحقيق استراتيجية بين دول المنطقتين تقوم على التكامل بين رأس المال والموارد الطبيعية والنظام الدول المشاركة بحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني والوقوف بحزم ضد الإرهاب بكل أشكاله وصوره. هذا المؤتمر الذي شارك فيه جلالة الملك عبدالله الثاني مع إخوانه ملوك وروساء الدول العربية والإفريقية دعا في بيانه المجتمع الدولي عربياً وإفريقياً إلى مواصلة القيام بدوره الإيجابي في تعزيز السلم والاستقرار والأمن والمساعدات الإنسانية والتنمية مع تعزيز القدرات والإمكانات التي تقدم الجانبين.

والواقع أن صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل ممثل المملكة العربية السعودية لعب دوراً بارزاً في إجراء اللقاءات مع القادة العرب والأفارقة حيث بحث معهم العلاقات الثنائية والدور الكبير الذي تلعبه المملكة لدعم الدول العربية والإفريقية على السواء بالإضافة إلى جمع الصف العربي وتوحيد الكلمة داعياً إلى أن التركيز على هدف التنمية والاستثمار يتطلب منا توجه جميع الجاد نحو تسوية الخلافات البيئية بالوسائل السلمية وبالأسلوب الذي يحفظ الحقوق المشروعة لأطراف المعنية ويؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في هذه الدول. وأكد سموه أن التنسيق بين مجلس السلم العربي والإفريقي خطوة فعالة لك معالجة كل القضايا الراهنة. لقد أشاد الزعماء العرب والأفارقة بالمؤتمر بدور السعودية في دعم الدول العربية والإفريقية عندما قام سموه أن بلاده قدمت للدول الإفريقية حوالي 30 مليار دولار غير مستردة مساهمة منها في دعم اقتصاد إفريقيا بنسبة الوسائل ودعا سموه الأمير سعود الفيصل للمؤتمرين أثناء النقاش إلى أن تخرج القمة بقرارات تجسد رؤيتنا المشتركة من عرب وأفارقة نحو النهوض بالعلاقات بين الجانبين إلى المستويات المطلوبة وتطوئها من خلال عقد الاجتماعات باستمرار بينها لما ستسكنه هذه الاجتماعات من رافد مهم لتدليل

العقبات والدفع بالتعاون المنشود إلى ما نرثو إليه لإسعاد شعوبنا العربية والإفريقية. لقد أسهمت أيضاً جهود صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس القمة في إنجاح هذا المؤتمر بفضل حكيمته وحرصه الطويلة في التواصل العربي ودعم العلاقات العربية والإفريقية على أسس سليمة ومبتنية.

لقد أكد هذا المؤتمر الذي حضرته فعالياته في قصر بيان بالكويت بأن عهداً جديداً من التعاون بين المنطقتين العربية والافارقة الإفريقية قد بدأ في الكويت دستنته القمة الثالثة التي شهدتها الكويت. جلالة الملك أسهم في لقاءاته في دعم العلاقات العربية الإفريقية وحث على تفعيلها وتعزيزها بما تحققت من فوائد اقتصادية واستراتيجية حاضراً ومستقبلاً على المدى البعيد. لقد جاءت القمة العربية الإفريقية الثالثة بالكويت يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين أفضل تنظيمياً وأكثر تحديداً في مقرراتها عن القميتين السابقتين اللتين عقدتا في القاهرة عام 19 وسرت بليبيا عام 010 وذلك بتركيزها على قضايا التنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار غير المشروع في السلاح.

وكان الجانب العربي متعاوناً خاصة الكويت التي تقدمت بمبادرة سخية لتحويل مشروعات التنمية في إفريقيا. ولكن تنفيذ مقررات هذه القمة سيستوقف إلى حد كبير على مدى استجابة الحكومات الإفريقية لخطاب الجانب العربي بإزالة عوائق التنمية لتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على الدخول في مشروعات يحتاج إليها الجانبان خاصة في الزراعة والإنتاج الحيواني وتوليد الكهرباء وزيادة التبادل التجاري. وفي هذا السياق قررت القمة مطالبة الحكومات اللازمة لتشجيع وتسهيل الاستثمار ودعم مبادرات الإفريقية والعربية بتعزيز التعاون وتيسر الاستثمار خاصة في مجال الطاقة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والبرية ومطابقتها كذلك بسن القوانين اللازمة لتشجيع وتسهيل الاستثمار ودعم مبادرات التنمية الصناعية للحد من الفقر وتوفير فرص عمل للشباب الذي يعاني البطالة في معظم الدول الإفريقية وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على القيام

بدور رئيسي في النهوض بالزراعة وتحسين الأمن الغذائي حيث إن هناك عجزاً هائلاً في المواد الغذائية قدر في عام 010 بـ34 مليار دولار في العالم العربي 1 مليارات في دول إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية والعربية ما زال متدنياً جداً حيث لم يتجاوز 5 مليار دولار بينما ارتفع بين إفريقيا والصين وحدها من 10 مليارات 000 إلى 00 مليار في عام 010 ومن هذا المنطلق ركزت قمة الكويت على الاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي على أمل أن تنتهيه التزمهم لهذا الخطر وتيسار وتسهيل الأوضاع للاستثمار الكثيف في الزراعة والإنتاج الحيواني مستفيدة من وفرة العمالة الرخيصة في إفريقيا والمياه والأراضي الخصبة غير المستغلة وفائض رؤوس الأموال العربية خاصة الخليجية منها والمفاسدة الشديدة التي تلقاها الاستثمارات العربية في الأسواق التقليدية في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا. وقد وجد القادة التزمهم بمواصلة جهودهم للتصدي للتحديات وإزالة العوائق التي تواجه تنشيط وتطوير التعاون الإفريقي العربي وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة مع الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته الدول العربية والإفريقية في هذا المجال وهو ما يتجلى في حصول ثلاث دول إفريقية ضمن أكثر عشر دول في العالم تسهيلاً لإجراءات الاستثمار.

وفي ضوء ضعف حجم التبادل التجاري بين إفريقيا والعالم العربي وتدنيه قرر القادة دعم التكامل الإقليمي بما يتناسب مع حجمها لأنها تشكل حواجزاً لثلاث دول العالم أكد القادة التزمهم القوي بالعمل على إجراء إصلاح شامل لنظام الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن ليعبر عن واقع العالم الحي ويجعله متوازناً إقليمياً وأكثر عدلاً وديمقراطية وفعاليتها ودعوا إلى تنسيق المواقف العربية والإفريقية في هذا الصدد. من هنا يتضح مدى حاجة كل من الطرفين إلى الآخر لمواجهة التحديات المشتركة في التنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحل النزاعات سلمياً لكن تنفيذ هذه المقررات يتوقف على مدى تعاون الجانب الإفريقي بتبنيته البيئة المواتية للاستثمار

وأيضاً ما إذا كان المستثمرون العرب سيقومون بمخاطرة محسوبة للاستثمار في إفريقيا بتسجيع من حكوماتهم إذا اقتنعوا بجدية الإجراءات التي تتخذها الحكومات الإفريقية. هذه القمة التي جمعت هذا الحشد الكبير من الدول المشاركة فيها، وذلك في إطار الحرص من القادة وزعماء الدول على الحضور وتلك النتائج الكبيرة التي أسفرت عنها تعني أن قطار العمل الناجح نحو الشراكة الحقيقية، التي تساهم في ازدهار الجانبين قد انطلق فعلاً من محطة الكويت مصحوباً بتصميم عربي وإفريقي جاد، على تأسيس قاعدة صلبة هادئة إلى الانطلاق بالعمل المشترك نحو آفاق التنمية والاستقرار.

لقد حددت قمة الكويت برئاسة سمو أمير الكويت وبمشاركة عربية وإفريقية فاعلة خارطة الطريق ورسمت المعالم التي سيتم السير عليها، لإنجاز التكامل، وتحقيق الأمل التي حفزتها قرارات القمة ومن بينها التركيز على المجالات الاقتصادية والتنمية والاهتمام بالجوانب الاستراتيجية كالصحة والأمن الغذائي، والمشاركة الفاعلة لقطاع الخاص، وسعي المؤتمرون عبر إعلان الكويت التاريخي على هذه المجالات مؤكداً بوضوح في ديباجته أن تحقيق التنمية مرتبط بتوفير الأمن والاستقرار فمعالجة الأسباب الرئيسة للنزاعات وأعمال العنف باتت ضرورة قصوى لتوفير بيئة داعمة للخطوات التي تساهم في تحقيق هدف الازدهار والرفاه لشعوب المنطقتين.

والواقع أنه منذ المحادثات الأولى لافتتاح أعمال تلك القمة بدأ أن الكويت قد هيأت جميع الظروف لتحقيق النجاح لها ثم جاءت المبادرات الثلاث التي أطلقها صاحب السمو أمير الكويت في المؤتمر لتؤكد النهج الكويتي الداعم بشكل مدني للقارة الإفريقية وهي المبادرات التي نالت استحساناً واسعياً على جميع المستويات. فقد صدرت القرارات وساد التفاؤل الكبير بشأن المرحلة المقبلة بدأ وقت العمل فهناك قارة بكم ذات إمكانيات وأعدة وهناك عزم عربي على التعاون والاستثمار على قاعدة التكامل وتبادل المصالح وهناك قناعة بأن مساعي تحقيق الاستقرار يجب أن تكون موازية للتنمية الشاملة.

